

الدور السياسي والإعلامي
لهيئة علماء المسلمين في العراق
في مناهضة الاحتلال

قراءة أولية في بيانات الهيئة ورسائلها المفتوحة

خالد القيسي

دار النهضة
مؤسسة البصائر

الدور السياسي والإعلامي
لهيئة علماء المسلمين في العراق
في مناهضة الاحتلال

قراءة أولية في بيانات الهيئة ورسائلها المفتوحة

إعداد

خالد القيسي

مؤسسة البصائر   دار النهضة

[redacted]

الدور السياسي والإعلامي
لهيئة علماء المسلمين في العراق
في مناهضة الاحتلال

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

[redacted]

المقدمة

الاحتلال من أخطر المراحل في حياة الأمم والشعوب لما يتمخض عنه من نهب لثرواتها وخيراتها وخلق واقع سياسي وجغرافي جديد يكفل للمحتل ضمان الأهداف التي جاء من أجلها.

ويعد احتلال العراق من أبشع صور الاحتلال في التاريخ الحديث؛ وذلك بسبب التخطيط المسبق والمبرمج الذي سبق الاحتلال المتمثل بالجهود الأمريكية المكثفة لحشد جهد دولي وإقليمي كبير يمهد للاحتلال، ومن ثم استحصال قرار دولي يضفي على احتلالها للعراق غطاءً دولياً يمنع أي معترض من إبداء رأيه، واشتراك عدة جيوش في العمليات العسكرية لغزو العراق والبقاء مع القوات الأمريكية بعد الاحتلال لمساندتها في مهامها العسكرية.

وإن كان الجهد العسكري في مقارعة الاحتلال له الحظ الأوفر من الاهتمام والظهور لما يحمله من معاني التضحية والفداء وبذل الغالي والنفيس في مقارعة المحتل وتكبيده الخسائر الكبيرة وتلقينه دروساً بليغة مفادها أن الأوطان لا يمكن بيعها وشراؤها بصفقات تعقد بين

المحتل وأذنابه الذين تربوا في أكنافه وتغذوا على فتات موائده؛ فإن هذا الجهد كان بحاجة إلى جهد آخر يبين مشروعيته وينافح عنه ويرد عنه ادعاءات العدو وخصوصاً إلصاق تهم الإرهاب بالعمليات العسكرية للمجاهدين وعمليات التضليل التي مارسها العدو وآلته الإعلامية الضخمة لتشويه صورة المقاومة والادعاء بأن المقاومين ما هم إلا زمرة متعطشة للقتل والدماء أو بقايا من فلول النظام السابق التي أفقدها الوضع الجديد كل امتيازاتها السابقة فهي تسعى جاهدة لاسترجاع أي جزء منها.. أو هم عبارة عن ميليشيات تابعة لقوى إقليمية ودولية مجاورة للعراق.

وبعد مقاربة العام السادس للاحتلال على الانتهاء وظهور كثير من الأمور على حقيقتها؛ تبين لكل منصف وذي لب ومتبع للحق صدق الرؤيا التي اتبعتها الهيئة في معالجة الأمور وتشخيص الداء الذي كان سبباً رئيساً في تمزيق الجسد العراقي، وكذلك العلاج الناجع للشفاء من هذا الداء.

وبعد مسيرة السنوات الست نرى أن كثيراً من الأصوات أصبحت تنادي ببقاء الاحتلال، وأن وجوده عبارة عن ضرورة لبناء عراق (ديمقراطي) وجديد، وأن وجوده ضروري لحفظ أمن العراق من

الداخل والخارج، ولم يبق إلا صوت الشعب العراقي الذي تعبر عنه الهيئة معلنة أن بقاء قوات الاحتلال على أرض العراق هو أم المشاكل والمصائب وأن رحيله هو بداية الحل الصحيح، وأن العراقيين قادرون - بعد ذلك - على إدارة بلدهم بأنفسهم.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة المختصرة لدور الهيئة السياسي والإعلامي من خلال قراءة أولية موجزة في بعض بياناتها ورسائلها المفتوحة التي سجلت عدداً من أبرز مفاصل حراكها السياسي المناهض للاحتلال داخلياً وخارجياً.. تمهيداً لدراسة أوسع تهدف إلى تناول هذا الموضوع المهم بكل تفاصيله وجزئياته وأبعاده.

استراتيجية الاحتلال وهدف تفكيك العراق

لم يكن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة قراراً آنياً وليد اللحظة أو قراراً مستعجلاً تم اللجوء إليه نتيجة ظروف وضرورات دعت إلى تفكيكه وتقسيمه، أو نتيجة لصراعه مع دول أخرى حول قضايا متنازع عليها لم يتمكن المتنازعان من حسم النزاع عن طريق الحوار أو اللجوء إلى منظمة دولية تعنى بحل النزاعات بين الدول المتنازعة بطرق سلمية؛ فقامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلاله لحسم الأمور.

ولكن احتلال العراق مر بأدوار عديدة مخطط لها مسبقاً وبشكل دقيق ابتداءً بإنهاك العراق وإضعاف قدراته الاقتصادية والعلمية عن طريق حصار طويل دام أمده أكثر من عشر سنوات ترك أثراً كبيراً على حياة الفرد العراقي بل تعدى أثره إلى منظومة القيم التي يحملها الإنسان العراقي، وصولاً إلى إضعافه عسكرياً عن طريق المعلومات الاستخباراتية الدقيقة عن طريق فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة التي كانت تعمل لنزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، وهي الأكذوبة الكبيرة التي كانت ذريعة لغزو العراق وتدميره فضلاً

عن الضربات الجوية التي كانت تتعرض لها وحدات الدفاع الجوي وبعض الأهداف العسكرية المهمة بين حين وآخر .

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تضليل العالم وإقناعه بوجود البرنامج العراقي لإنتاج أسلحة الدمار الشامل وضرورة تفكيكه، واستطاعت أن تحشد جهداً إعلامياً كبيراً وجهداً عسكرياً مكوناً من جيوش عدة لغزو العراق، وكان هذا هو المعلن من الحملة العسكرية لغزو العراق، وأما ما لم يكن معلناً فهو الصفحة الثانية بل الحقيقة لغزو العراق التي تمثل الأهداف الحقيقية للجهود الكبيرة المبذولة قبل الغزو.

لقد كانت الأهداف الحقيقية لغزو العراق هي إعادة تشكيل بنيته المجتمعية على أسس طائفية وعرقية، واستنزاف ثرواته وخصوصاً النفط، وجعل تجربة الاحتلال في العراق أنموذجاً لخلق شرق أوسط جديد، والضغط على دول أخرى لها موقف مشابه لموقف العراق من القضية الفلسطينية وخصوصاً سوريا لتغيير مواقفها وإنهاء إيوائها ودعمها لفصائل المقاومة الفلسطينية.

وبعيداً عن العلنية والمباشرة كان لزاماً على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى طرق أخرى لتنفيذ مخططها وتمريره بشكل قانوني؛ لذلك

قامت بالخطوات الآتية بعد الغزو مباشرة:

١. تكوين حكومة صبغتها وطنية من العراقيين المعارضين في عهد النظام السابق، تأتي إلى سدة الحكم بطريقة (ديمقراطية) و(شرعية عن طريق (صناديق الانتخاب) لتكون هي الممثل الشرعي للشعب، وهي الوحيدة المسؤولة عن رعاية مصالحه وحقوقه، ولكن حقيقة هذه الحكومة هي الانسجام - بأشكال مختلفة - مع مشاريع الاحتلال من تقسيم للعراق وتبديد لثرواته وتمزيق لنسيجه الاجتماعي تحت دعاوى الديمقراطية والتعددية.

٢. إنشاء مؤسسة عسكرية واجبها المعلن هو حفظ الأمن والنظام في الداخل والدفاع عن الحدود في الخارج ولكن الهدف الحقيقي لهذه المؤسسة هو تكوين الدرع الواقي للاحتلال، وإشغالها بمهمة ليست باليسيرة وهي توفير الأمن لقوات الاحتلال وإيقاف العمليات العسكرية التي تناله.. فضلاً عن بناء هذه المؤسسة على أصول طائفية وعرقية؛ الأمر الذي كان له الدور الأكبر في إذكاء روح العنف الطائفي بين أبناء العراق.

بداية الدور الإعلامي للهيئة

تنبهت الهيئة منذ الأيام الأولى للاحتلال إلى خطورة المرحلة التي يعيشها العراقيون في هذا البلد الجريح وإلى الطريقة التي يسلكها الاحتلال في تنفيذ مخططاته، وكانت البيانات التي انطلقت بعد شهرين غنيين بالعمل الميداني المباشر من تأسيس الهيئة، وبالتحديد في (١٦/٧/٢٠٠٣)؛ أفضل طريقة لرصد الأحداث والتعبير عن رأي الهيئة ومواقفها إزاء هذه الأحداث ليكون بمقدور الشعب العراقي الاطلاع على الموقف والحدث معاً وهو ما يسهم بدور كبير في تطور الوعي لدى الشارع العراقي والتأثير في الرأي العام الدولي.

وكانت البيانات التي أصدرتها الهيئة تمثل المواقف الرسمية لها، فضلاً عن تسجيلها الأحداث والمواقف السياسية والاجتماعية وفق رؤية واعية ومستقبلية تمثلت مبكراً في المشروع الذي قدمته الهيئة لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي في مطلع عام (٢٠٠٤)، الذي كان يمثل في حينها حلاً عملياً للخروج من محنة الاحتلال وإعادة تكوين حكومة على أسس وطنية صحيحة تضمن للجميع الأمن والاستقرار والحياة الحرة الكريمة.

وقد هيأ الله سبحانه وتعالى الأسباب التي جعلت بيانات هيئة علماء المسلمين منذ أول الطريق تحظى باهتمام وسائل الإعلام



المختلفة، فتميزت الهيئة بمواقفها المعارضة للوجود الأجنبي في وقت انصهرت فيه معظم القوى والأحزاب والتجمعات في بوتقة الاحتلال؛ مما جعل الكثير من الإعلاميين يقصدونها ويتلمسون في وسط هذا الضجيج الإعلامي مواقفها.

وقد نالت بيانات الهيئة من الاهتمام الشعبي الشيء الكثير وكان الناس يترقبونها كلما استجد حدث، بحيث أصبح (بيان الهيئة) مصدر تثقيف وتوعية للجماهير.. وفي الوقت نفسه دعوة لتبني المواقف الصحيحة إلى الحد الذي أثار حفيظة أطراف سياسية عديدة وملأها غيظاً مما دفعها لتزوير مواقف معينة على لسان الهيئة لم يكن للهيئة منها حرف واحد.. لا لشيء إلا لإرباك الرأي العام والطعن في مصداقية الهيئة، وقد تكرر هذا مرات عديدة بتزوير بيان أو تصريح أو ترويج لتفسير غير صحيح لمنطوقات ومفاهيم بيانات الهيئة وتصاريحها الصحفية.

لقد كان المضمون الغالب على بيانات الهيئة أنها ذات طابع سياسي، وهذا أمر منطقي ومفهوم في ظل غياب شبه كامل للصوت الوطني المناهض وغياب العمل السياسي المناهض الجاد والفاعل؛ فكان ذلك داعياً لهذا الخطاب الذي تطلبته ظروف الصراع مع العدو المحتل والقوى السائرة في مشاريعه - بعلم أو بجهل -.

موقف الهيئة من العملية السياسية

يعد موقف الهيئة الرافض للعملية السياسية في ظل الاحتلال من أهم المواقف السياسية التي اتخذتها الهيئة وصرحت بها في البيان الأول الصادر عنها، وينم هذا الموقف عن فهم عميق للواقع العراقي، ودراية عميقة بنوايا الاحتلال، واستشراف مستقبلي لما سيؤول إليه المشهد العراقي في حالة سير العملية السياسية في الطريق المرسوم لها من الاحتلال، وهذا ما حصل بعد مرور زمن ليس بالطويل، والمدهش في هذا الأمر أن كل ما رصدته الهيئة من عيوب في هذه العملية في حينه وشخصته؛ قد وقع واعترف به لسان أقطاب العملية السياسية أنفسهم.

ونعرض فيما يأتي بالتحليل لأبرز مواقف الهيئة التفصيلية من مجريات العملية السياسية في سنيها الست الماضية:

أولاً: موقف الهيئة من مجلس الحكم الانتقالي

كان البيان الأول للهيئة متعلقاً بأهم أسس العملية السياسية في ظل الاحتلال وهو مجلس الحكم الانتقالي السيئ الصيت، وقد بينت الهيئة فيه بشكل واضح وصريح المخاطر المترتبة عليه والأهداف

الخفية له، وكيف أنه وضع القواعد الأولى للمحاصصة الطائفية والعرقية في العراق، وأنه كان منطلقاً لزرع فكرة التقسيم الخبيثة.

كما ذكرت الهيئة في هذا البيان: أن هذا المجلس قد افتتح أعماله بأسوأ قرار ألا وهو جعل يوم احتلال العراق واستباحة بغداد يوم عيد وطني، متحدياً بذلك القرار السيئ مشاعر الشعب العراقي بجعل يوم الاحتلال يوم عيد لا يوم حزن وأسى؛ ((ليميت في نفوسهم مشاعر العزة الوطنية والاعتزاز بالوطن وهو أمر لا يغفر لمن اقترحه أو وافق عليه أو وقع عليه ولا يسامح الشعب العراقي من أصدره في يوم من الأيام)).

كما تناولت الهيئة أيضاً في بيانها رقم (٣٣) بتاريخ (٢٠٠٤/٤/٢٩) إقدام المجلس وبشكل مستفز على تغيير أهم رمز من رموز الوطن وهو العلم العراقي، وقد ناقشت الهيئة في هذا البيان هذا القرار من الناحية القانونية، فضلاً عن الناحية المبدئية القاضية ببطلان العملية السياسية في ظل الاحتلال، وقالت بهذا الصدد: إن مجلس الحكم الانتقالي وكما يدل عليه اسمه لا يملك صلاحية تغيير العلم، فهذا المجلس مؤقت وكل القوانين والنظم الدولية تفرض مصادقة حكومة شرعية منتخبة على هذا القرار، كما بينت الهيئة أن

حذف عبارة (الله أكبر) فيه تحد صارخ لمشاعر الأكثرية المسلمة في هذا البلد الجريح الذي يعتز بانتمائه لهذا الشعار باعتباره رمزاً للدين الذي نؤمن به.

وقد بينت الهيئة أن العلم المقترح بديلاً عن العلم الحالي فيه اقتباسات واضحة من العلم الصهيوني متمثلة بالخطين الأزرقين اللذين يمثلان العلم الصهيوني خطاً ولوناً، كما أن ((محاولة تغييره الآن تمثل سلخاً للعراق من محيطه العربي وعزلاً له عن أشقائه في خطوة مكشوفة؛ لتحقيق هدف من الأهداف الخطيرة لما يسمى (قانون إدارة الدولة المؤقت)).

ثانياً: موقف الهيئة من الانتخابات في ظل الاحتلال

أعلنت الهيئة رأيها في مسألة تداول السلطة والانتخابات، وذكرت في بيانها رقم (١٤) بتاريخ (٢٠٠٤/١/١٠)، أنها مع الانتخابات ((إذا توافرت لها الظروف والشروط الموضوعية لضمان نجاحها ونزاهتها، وتمثيلها العادل لكل فئات الشعب ومكوناته))، وأضافت بأن هذه الظروف والشروط غير متوفرة الآن، وعليه فإنها لا ترى إمكانية تحقق ذلك في ظل الاحتلال لأسباب أهمها: الهيمنة الكاملة لسلطات الاحتلال على البلد، وما تمتلكه هذه السلطات من

أوراق تمكنها من التلاعب بالانتخابات وتسييرها لمصالحها الخاصة، كما أن هناك أطرافًا وفئات سياسية استفادت من التعامل مع الاحتلال وجمعت كثيراً من الأوراق التي يمكن أن تستخدمها في الانتخابات المقترحة للظفر بها.

وعادت الهيئة للتأكيد على هذه المعاني في مناسبات متعددة وحسب متطلبات الظرف السياسي، ومن ذلك ما جاء في بيانها رقم (٨٦)، حيث بينت فيه المآخذ الجمة على الانتخابات النيابية الأولى التي جرت في (٢٠٠٥/١/١٣) من تزوير وسوء إعداد، واستفراد أصحاب المصلحة بإدارتها، ونصت على أن هذه الانتخابات ناقصة الشرعية؛ لأن جزءاً كبيراً من الشعب العراقي يمثل مختلف الأطياف والأحزاب والتيارات ذات الثقل في الساحة العراقية لم يشارك فيها وقاطعها.

وأضاف البيان: ((وهذا يقتضي بالضرورة أن (المجلس الوطني) القادم والحكومة التي ستنبثق عنه لن يملكا من الشرعية ما يؤهلهما من كتابة الدستور القادم أو إبرام أي اتفاقية أمنية أو اقتصادية أو غير ذلك مما يمس الصالح العام؛ لأنهما لم يحصلا على تفويض كامل من كل فئات الشعب، ونبهت الهيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى

خطورة التورط في منح هذه الانتخابات الشرعية؛ لأن هذا سيفتح باباً من الشر، سيكونان هما في مقدمة من يتحمل تبعاته)).

ولم يفت الهيئة أخيراً أن توجه رسالة إلى أبناء الشعب ممن أخذوا بخيار المشاركة في هذه الانتخابات، فختمت بيانها بلسان الحريص عليهم المتفهم لما أقدموا عليه، قائلة: ((للذين أخذوا بخيار الانتخاب من أبناء شعبنا أنه ليس الخيار الصالح؛ لأن الاحتلال سيبقى جاثماً على صدورنا، ولن يتغير الحال كثيراً عما هو عليه زمن الحكومة المؤقتة، والشواهد على ذلك من تصريحات رموز الاحتلال كثيرة...)).

ثالثاً: موقف الهيئة من كتابة الدستور الدائم

كان رأي الهيئة ثابتاً وواضحاً منذ بداية الاحتلال بأن أي عملية سياسية في ظل الاحتلال تفتقد الشرعية، ولن تكون تمثيلاً حقيقياً لكل فئات وأطياف الشعب العراقي فضلاً عن اعتبار آخر وهو أن نجاح العملية السياسية يمثل نجاحاً لمشروع الاحتلال.

إن كتابة الدستور الحالي كانت بداية تطبيق مشاريع التقسيم الفعلي للعراق في رأي الهيئة، وتثبيت لمقاصد الاحتلال من خلال نصوص دستورية تكون هي المرجع الحقيقي لكل حكومة تأتي بعد هذه

المرحلة، وكان أخطر ما أتى به هذا الدستور هو إقرار الفيدرالية في خطوة (لبناء) عراق ممزق تحت شعارات طائفية وعنصرية.

وقد جاء بيان الهيئة برقم (١٤٨) بتاريخ (٢٠٠٥/٨/٢٤)؛ لينبه جميع أبناء الشعب العراقي وجميع الكتل السياسية إلى المخاطر التي تكتنف هذا الدستور، التي سبق للجنة القانونية في الهيئة أن بينتها في دراسة - خاصة طبعت فيما بعد - بعنوان (مآخذ عامة على الدستور)، وهي:

١. إن الظرف الحالي وتعقيداته غير ملائم لوضع دستور يحظى بالقبول ويحافظ على وحدة العراق ومصالحه العليا، وإن من الأصلح للجميع تأجيل كتابته إلى ما بعد رحيل الاحتلال.

٢. إن هذه العملية الدستورية الهزيلة قد مهدت لتقسيم العراق، وتفتيته وعملت على إخفاء هويته الحقيقية وتبديد ثرواته.

٣. إن هذه العملية فاقدة لأدنى متطلبات التوافق الوطني اللازم لإضفاء الشرعية على أي دستور.

٤. تدخل الاحتلال تدخلاً سافراً في كتابة الدستور؛ للخروج بنفسه من المأزق السياسي في العراق.

وقد حمّلت الهيئة (الجمعية الوطنية) المسؤولية التاريخية والقانونية

والإنسانية عما سيحصل للعراق وعما ستتمخض عنه هذه العملية غير القانونية من تبعات ومخاطر، كما دعت كل أبناء الشعب العراقي ليقول كلمته ويساند الهيئة في دعوتها؛ لأن هذه العملية أثبتت عدم مصداقية القائمين عليها، وأن هذا الدستور لن يكون إلا في صالح الاحتلال والقوى المتواطئة معه.

رابعاً: ما يسمى بالاتفاقية الأمنية وصدق رؤيا الهيئة في العملية السياسية

تمت العملية السياسية بشكل مشوه لعدة أسباب منها أنها تمت بظروف أفقدتها مشروعيتها، كما أنها من صنع الاحتلال ولا تمثل كل مكونات الشعب العراقي بشكل صحيح، وعدم كفاءة المشتركين فيها فضلاً عن التشكيك في ولائهم للعراق.

وقد حان وقت الوفاء من هؤلاء فقد وفّ الاحتلال لشركائه بتقاسم السلطة في العراق وتحقيق مكاسب طائفية لكل الأطراف ولم يبق إلا أن يفي الطرف الثاني للجانب الأمريكي بالوعود التي تم الاتفاق عليها قبل الاحتلال والتي تعد هي الثمرة الحقيقية التي كان يسعى الاحتلال لجنيها من العملية السياسية والتي تتمثل في ثلاثة مطالب أساسية:

١. المطلب الأول سياسي، ويتمثل بتجزئة العراق إلى دويلات يكون قيامها على أساس طائفي أو عرقي.

٢. المطلب الثاني قانوني، ويتمثل بعقد اتفاقية أمنية طويلة الأمد توفر لبقاء قوات الاحتلال غطاءً شرعياً.

٣. المطلب الثالث اقتصادي، ويتمثل بإصدار قانون يسمح للاحتلال بالحصول على عقود شراكة في عمليات استخراج وبيع النفط العراقي.

لقد مهدت الحكومة لبقاء قوات الاحتلال قبل توقيع الاتفاقية الأمنية وذلك بتقديمها طلباً لمجلس الأمن بضرورة تمديد بقاء قوات الاحتلال عدة مرات محاولة إيهام الرأي الشعبي والعالمي بأن وجود هذه القوات ضروري لحفظ الأمن والاستقرار في العراق.

وقد بينت الهيئة رأيها في هذه الاتفاقية عدة مرات في عدد من البيانات والرسائل المفتوحة، وقالت: إن هذه الحكومة لا تملك الحق في التصرف بمصير العراق وشعبه وثرواته، وإن حقيقة الاتفاقية هي بيع العراق بيع مسود لسيد ولا همَّ لهذا المسود إلا البقاء في السلطة وهو مستعد ليفرط في سبيل ذلك بكل البلاد ثمناً مادام أنه يفرط بما ليس له ويبيع مالا يملك.

وإن هذه الوثيقة رغم ادعاء بعض الساسة الأمريكيين بأنها غير ملزمة؛ فإن الهيئة تعدها باطلة لا قيمة لها ولا تساوي الحبر الذي كتبت به، وأكدت الهيئة بأن الشعب العراقي بكل قواه الوطنية ومقاومته الشرعية وفئات شعبه الرافضة للاحتلال الأمريكي وهم الأغلبية الساحقة في البلاد؛ لن يعترف بأي اتفاق يبرم في ظل الاحتلال يمس سيادة العراق ومصالحه العليا، وأن على الرئيس الأمريكي ومن معه أن يكفوا عن تجاهل إرادة الشعوب والمواثيق الدولية وانتهاك حقوق الإنسان العراقي وأن يفكروا بدلاً من ذلك بالتكفير عن خطيئتهم بحق هذا الشعب والاعتراف بما سببوه له من قتل ودمار ونهب للثروات.

ونظراً لخطورة الاتفاقية ومساسها بأمن العراق وسيادته ومقدراته ومستقبل أجياله؛ فقد رأت الهيئة أنه من واجبها الديني والوطني والتاريخي أن تنبه أبناء الشعب العراقي إلى خطورة مثل هذه الاتفاقيات على مستقبلهم ومستقبل بلدهم، وأن تحذر الحكومة الحالية ومجلس الرئاسة ومجلس النواب من مغبة الإقدام على الدخول في مفاوضات مع الجانب الأمريكي؛ وذلك لعدم جواز عقد مثل هذه الاتفاقيات في ظل الظروف التي يمر بها العراق شرعاً وقانوناً

وذلك للأمور الآتية:

١. إن أحد طرفيها هو الاحتلال وهو طرف محتل للعراق ظلماً وعدواناً وبذرائع لم تكن صادقة.

٢. الحكومة الحالية ليست طرفاً يحق له عقد اتفاقيات من هذا النوع ذات مساس بالمصالح العليا للبلد وأهله؛ لأنها حكومة مشكلة في ظل الاحتلال وهي بذلك تمثل الجانب الأضعف في أي اتفاق.

٣. عدم ثقة الغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي بأمانة الحكومة الحالية ولا بغيرها من الحكومات التي أفقدها الاحتلال السيادة وسلبها الإرادة وعدم وجود أي مؤشر يدل على أن لديها حرصاً على المصالح العليا للعراق وشعبه.

٤. إن هذه الاتفاقيات ستكبل الشعب العراقي وستحد من حريته وتشل قدرته على بناء قواته الأمنية بشكل يتناسب مع ضرورات الدفاع عن أمنه واستقراره وحدوده عند الحاجة.

٥. ستبقي هذه الاتفاقية مظاهر الاحتلال وهيمنته الأمنية والسياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها على العراق لأمد بعيد وهذا ما جاء الاحتلال من أجله ابتداءً، أما التذرع بأن العراق حال عقده الاتفاقية سيخرج من البند السابع من الأمم المتحدة فلا يعدو



كونه ابتزازًا من المحتل وترويجاً لمشروعه.

وكان موقف الهيئة الأول من هذه الاتفاقية قد أعلن بتاريخ (٢٠٠٧/١١/٢٨) في بيان رقم (٥٠١) المتعلق بالتوقيع على ما سمي (إعلان مبادئ لعلاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية). وجاء فيه: ((إن تضمين هذه الوثيقة دعم الحكومة الحالية وأجهزتها الأمنية المتورطة في قتل أبناء الشعب العراقي وتعذيبهم في أقبية سجونها وممارسة التطهير العرقي والطائفي بحقهم بشهادة منظمات دولية لحقوق الإنسان، وتقديم العون لها لتصفية أعدائها مثل المقاومة العراقية المشروعة، واحترام الدستور الحالي - أصل المشكلة بعد الاحتلال - وصيانته والوقوف بحزم أمام أية محاولة لتعطيله أو تعليقه أو تجاوزه، واعتبار العراق دولة أَولى برعاية الولايات المتحدة الأميركية على الصعيد الاقتصادي، وتمهيد السبيل لعقد اتفاقات أمنية وعسكرية طويلة الأمد وغير ذلك، إنما هو رهن للعراق ومستقبله وثرواته بيد جلاديه، وهي فضيحة بكل ما لهذه الكلمة من معانٍ وأبعاد)).

وفي (٢٠٠٨/٥/٢٩) أصدرت الهيئة بيانها المرقم (٥٥٩) وتحدثت فيه عن تطورات موضوع الاتفاقية بعد تصريح سفير



الاحتلال الأمريكي في بغداد بأن الحكومة الحالية هي التي طلبت هذه الاتفاقية؛ قائلة: ((إن هذه الاتفاقية لا تعدو أن تكون هيمنة عسكرية واقتصادية وثقافية للاحتلال الأمريكي، يراد فرضها على أبناء العراق من خلال توفير البقاء الطويل للاحتلال على أرض الرافدين بمسمى مختلف وغطاء له شرعية كاذبة، ظاهره اتفاقات طويلة المدى بين البلدين، وباطنه: الانتداب الأمريكي على العراق)).

وأضاف البيان ((وفي كل الأحوال فإن هذه الاتفاقات لن يكون لها وزن لدى الشعب العراقي، وستتكفل القوى الوطنية بردها على أصحابها، ومحاسبة المتورطين فيها، لكن ذلك من دون شك، سيكون له من دماء الشهداء الأبرار ثمن جديد، سيتحمل من يوقع على هذه الاتفاقيات وزره، وسيدفعون ثمنه.

إن شعبنا العراقي، وكل القوى السياسية والاجتماعية والعشائرية المناهضة للاحتلال، والمقاومة لوجوده مدعوون ـ اليوم ـ للتعبير عن غضبهم واستيائهم بكل الوسائل الممكنة، وبعث رسائل استنكار وبيانات احتجاج ورفض واضحة لاتخاذ مثل هذه الخطوة، فلم يعد في القوس منـزع، والظلم له أسوأ مرتع)).

دور الهيئة في دفع شبح الحرب الطائفية

كـان للاحـتلال منـذ البدايـة دور كبـير في إذكـاء روح الطائفيـة والخطاب الطائفي، وكان مجلس الحكم سيئ الصيت المحاولة الأولى لتكريس الطائفية ومـن ثـم ظهـور مـصطلح المحاصـصة الطائفيـة في الواقع السياسي العراقي كمحاولة لغرس بذرة الطائفيـة حـتى ينتهـي الأمر إلى تقسيم العراق إلى مناطق طائفية وعرقية انتهاءً بإقرار مجلس النواب للفيدرالية.

وقد بينت الهيئة منذ البداية خطر الطائفية على المشروع الوطني من خلال بياناتها العديـدة الـتي اسـتنكرت مـن خلالهـا كـل الممارسـات الطائفية للحكومة وللأجهزة الأمنية وإن هـذه الممارسـات لـن تنفـع إلا الاحتلال كما أصدرت الهيئة بياناً واضحاً بالاشـتراك مـع علمـاء آخرين، ووقع عليه في المدرسة الخالصية بالكاظمية في شـهر رمـضان من عام (١٤٢٩ - ٢٠٠٣) تجرّم فيه كل من يستحل دماء المسلمين أو يكفرهم وتعلن فيه بأنها تدين هذا التوجه وتبرأ إلى الله عز وجـل مـن هذا الفعل وتكفر كل من يستحل دماء المسلمين.

وعادت مرة أخرى لتحريم استهداف طائفة بعينها في بيانها المرقم (١٢٨) بتـاريخ (٢٠٠٥/٦/٢٤). ونـصت فيـه عـلى الآتي: ((وقعـت

بالأمس عدة هجمات في منطقة الكرادة ببغداد وقال من تبناها إنه فعل ذلك ثأراً لأهل السنة ، فإن كان يعني بذلك قوات الاحتلال أو من يتآمر معها على قتل أبناء العراق فهذا شأن معروف ؛ وإن قصد بذلك إخواننا الشيعة في العراق فهذا شأن آخر ولنا حوله تعليق، إذ أننا ننظر إلى إخواننا الشيعة على أنهم جزء من أبناء الوطن ويجمعنا وإياهم دين واحد، وبهذا الوصف نحرم استهداف أبناء طائفة بعينها بمجرد انتمائهم لهذه الطائفة أو تلك ونحن أهل مكة - كما يقول المثل - وأدرى بشعابها.

نسأل الله جل جلاله طرد المحتلين من أرضنا وأن يكافئ المسلمين جميعاً على جهادهم وصبرهم وتضحياتهم الغالية بالنصر الكبير على الكافرين ، وإن ذلك وعد منه سبحانه وإنه لآتٍ قريب والله لا يخلف الميعاد)).

وأكدت الهيئة المعاني السابقة بشكل عملي حينما قامت في منتصف عام ٢٠٠٤ بإعلان ميثاق الشرف الوطني، وقالت في مقدمته: ((إن هيئة علماء المسلمين في العراق تعتقد وبناءً على الحقائق التاريخية، وعلى التجارب الحالية الجارية على الأرض أن مصلحة العراق وشعبه لا يعرفها ولا يقدرها إلا العراقيون أنفسهم،

ولا يخرجه من الدوامة المأساوية في كل المجالات التي وضع فيها منذ أكثر من عام إلا أهله، إن هم أرادوا ذلك، وأخلصوا لله ولوطنهم وتركوا الاعتماد على الغير مهما كان الغير قريباً أم بعيداً، فهو لا يتحرك إلا وفق مصالحه ومخططاته على حساب مصالح الشعب العراقي وتطلعاته؛ لذا تدعو هيئة علماء المسلمين في العراق أبناء الشعب العراقي الكريم بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم إلى نبذ الخلافات والعمل معاً تغليباً لمصلحة العراق التي هي مصلحة الجميع والتلاقي على ميثاق شرف ..)).

ونص الميثاق فيما يتعلق بنبذ الطائفية وجهود مكافحتها على البنود الآتية، التي نوردها وفق ترتيب ورودها في الميثاق:

أولاً: الولاء لله أولاً ثم للعراق ثانياً، وتقديم مصلحته على كل المصالح الشخصية والسياسية والمذهبية والعرقية وغيرها.

رابعاً: المصالحة الوطنية الصادقة، التي يتم فيها جدياً القضاء على النزاعات والخلافات وكل المظاهر المزعجة الغريبة على شعبنا والمهددة لاستقراره ووحدته، كالاختطاف والقتل والتصفيات الوظيفية ومحاولات الاستيلاء على الأموال العامة والخاصة ودور العبادة وغير ذلك من الأعمال الشاذة واللامبررة.

خامساً: الإقلاع عن كل ما يولد الحساسيات ويثير الخلافات ويؤجج الفتن من أقوال وأفعال وسلوكيات شخصية أو إعلامية أو غيرها.

سادساً: العمل الجاد على جمع الكلمة ووحدة الصف وتوحيد الهدف للجميع في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ بلدنا وشعبنا لقطع الطريق على من يريدون الشر بالعراق وأهله تحقيقاً لمآربهم الخاصة.

بيان أم القرى بخصوص أسس المصالحة الحقيقي

ثم تعززت هذه الجهود ببيان أم القرى المتعلق بالمصالحة الذي اتفقت عليه القوى المناهضة للاحتلال بعد اجتماع حاشد لها في جامع أم القرى لتدرس الموقف الذي ينبغي اتخاذه بصدد مشروع (المصالحة) الذي كانت تروج له الحكومة في حينها، وقد جاء في البيان «اجتمعت القوى الوطنية العراقية المناهضة للاحتلال في جامع أم القرى بتاريخ ١٥/٢/٢٠٠٥ لمناقشة المرحلة الراهنة واستحقاقاتها على كل الصعد، ونظر المجتمعون في المقترحات التي ترمي إلى إعادة استقلال العراق ووحدته وسيادته الكاملة، وتعلن القوى المجتمعة أن تعاملها مع الحوار الوطني الذي بادرت هي بالدعوة إليه منذ بداية الاحتلال وصياغة الدستور وفقاً للأسس الآتية...».



وذكر البيان سبعة أسس، ويهمنا منها في هذا الموضع: الأساسان الثاني والسابع، وهما:

- **الأساس الثاني:** «إلغاء مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية والإثنية، واعتماد مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون».

- **الأساس السابع:** «إقرار حق الشعب العراقي في رفض الاحتلال والاعتراف بالمقاومة العراقية وحقها المشروع في الدفاع عن بلدها ومقدراته ورفض الإرهاب الذي يستهدف العراقيين الأبرياء والمنشآت والمؤسسات ذات النفع العام واستهداف دور العبادة من مساجد وحسينيات وكنائس وجميع الأماكن المقدسة».

أحداث تلعفر

وبعد العملية العسكرية التي قام بها جيش الاحتلال الأمريكي والقوات الحكومية في مدينة تلعفر بثت بعض الفضائيات خطاباً لأبي مصعب الزرقاوي يعلن فيه حرباً شاملة ضد الشيعة ثأراً لمن قتل من أهل السنة في تلعفر وتهديداً لأهل السنة ممن شاركوا في الانتخابات، وأصدرت الهيئة بيانها المرقم (١٥٧) في (١٥/٩/٢٠٠٥) وقالت فيه:

١. إن شيعة العراق لا يتحملون إثم ما تنتهجه الحكومة الانتقالية

من سياسة طائفية واضحة المعالم بمباركة أمريكية ولا جريرة لهم فيما قامت به قواتها من عدوان سافر على أهل تلعفر وإن مثل هذا الإعلان الخطير يحقق للمحتل أمانيه في تمزيق البلاد وإشعال الفتنة في البلاد ويحقق للحكومة ما تحتاجه من التفاف الشارع العراقي حولها بعد أن خسرت كل شيء من خلال سياستها الإرهابية.

٢. إن من يرغب من أهل السنة في المشاركة في العملية السياسية انتخاباً واستفتاءً فهذا شأنه والأسلوب الصحيح للتعامل معه هو الحوار و التفاهم لبيان الواقع لهم.

٣. طلبت الهيئة من أطياف الشعب العراقي كافة أن يستنكروا ما تقوم به الحكومة الطائفية من تصفية لخصوم الاحتلال ومؤيديهم لكي تفوت الفرصة على من يريد يوظف هذا الصمت لغير ما هو عليه، وأن تكون كلمتهم سواء في وحدة الصف والهدف.

أحداث سامراء

بعد وقوع حادث تفجير المرقدين في سامراء على يد من يسعى لجر العراق إلى أتون الحرب الطائفية أصدرت الهيئة بياناً استنكرت فيه التفجير بشدة وبينت أن بقاء الاحتلال هو السبب في إهانة حرمات المسلمين، وجاء في البيان رقم (٢٢١) بتاريخ (٢٢/٢/٢٠٠٦):

((تلقت هيئة علماء المسلمين بكل أسف نبأ استهداف مرقد الإمام علي الهادي عليه السلام صباح هذا اليوم، وإنها تستنكر هذا العمل الإجرامي المشبوه الذي يراد منه الفتنة والإثارة المكشوفة في هذا الظرف الحساس، كما تدين الجهات التي قامت به والجهات التي تقف وراءه ولا تريد للعراق خيراً ولا للعراقيين اجتماعاً؛ لتخدم بذلك أغراضها الخاصة ومصالح القوى الخارجية ومخططاتها في هذا البلد المنكوب.

ولطالما نبهت الهيئة إلى أنه ما دام الاحتلال موجوداً فإن حرمات المسلمين ستبقى معرضة للإهانة والاستهداف، وإن الأوضاع في بلادنا ستسير من سيئ إلى أسوأ، وحسبنا الله ونعم الوكيل)).

وعندما تطورت الأمور وحصلت التداعيات الخطيرة لتفجير المرقدين التي كانت نتيجتها حرق الكثير من المساجد وقتل الأئمة والخطباء فيها أصدرت الهيئة بياناً ثانياً برقم (٢٢٢) بتاريخ (٢٣/٢/٢٠٠٦)، وطالبت فيه جميع فروعها بالتسلح بالصبر وامتصاص هذه الأعمال وذلك لتفويت الفرصة أمام المخطط الرهيب للصراع الداخلي والحرب الأهلية، ولاسيما بعد أن رأت الهيئة أطرافاً رئيسة في الحكومة توجه الجماهير بأن لا تكتفي بالشجب

بل تطالبهم بتنظيم تشكيلات لاستئصال الإرهاب، وكذلك بعد صدور بيانات من بعض المرجعيات الدينية تتهم من تسميهم (النواصب) بفعل الواقعة، ولامت الهيئة بعض هذه المرجعيات التي دعت إلى التظاهر وهي تعلم أن حدودنا مفتوحة وبلدنا مخترق وأنه لا يمكن السيطرة على الشارع؛ لذلك تكفلت الهيئة وساندها المخلصون من أبناء العراق الغيارى بالتهدئة وعدم الرد، من منطلق أن دم الإنسان أغلى من كل شيء، وأن ما حصل لمساجدنا سيعمره المؤمنون من أبناء الوطن والأمتين العربية والإسلامية.

كما أصدرت الهيئة بياناً كذّبت فيه الكثير من الإشاعات التي تشير إلى تهجير العوائل الشيعية من مناطق أبي غريب والطارمية التي تسكنها منذ أجيال بسلام، وأكدت الهيئة أن هذه الأخبار والتخرصات ليست سوى محاولة تفكيك لحمة الشعب وقسمته على أسس طائفية توطئة لفك عرى التلاحم بين أبناء الشعب الواحد.

وجاء في بيانها المرقم (٢٢٣) الصادر بتاريخ (٢٠٠٦/٢/٢٨) «وصلت إلى مسامعنا أخبار تشير إلى تهجير بعض العوائل العراقية ولاسيما من الإخوة الشيعة من مناطق أبي غريب والمخيسة والطارمية التي تقطن فيها بسلام وتآخٍ منذ أجيال مع إخوانها من

أهل السنة من دون حدوث نزاعات طائفية، والهيئة إذ تستغرب من هذه التخرصات والأخبار المغرضة التي تحاول تفكيك لحمة هذا الشعب وتجزئته على أساس طائفي وعرقي توطئة لفكّ عرى التلاحم بين أبناء الشعب الواحد؛ فإنها تؤكد على عدم مصداقيتها بتاتاً وإنها لا تخرج عن كونها إشاعات ليس إلا.. تهدف إلى القضاء على المحاولات الصادقة التي تسعى جاهدة لإخماد نار الفتنة في مكامنها وتجنيب العراقيين شرورها التي إذا وقعت - لا قدّر الله - فإن خطرها سيعمّ العراق والمنطقة بأسرها)).

ودعت الهيئة في البيان: ((إلى الكفّ عن إثارة مثل هذه النزاعات الخطرة في أبعادها ومراميها وترك إلقاء التهم جزافاً دون وازع من دين أو ضمير أو مسؤولية في تأجيج مقصود لفتنة نائمة لعن الله من أيقظها))، كما أوصت: ((أبناء الشعب العراقي جميعاً بالمحافظة على ما عرف عنهم من تماسكهم الأخوي ولاسيما أيام المحن والشدائد والتزامهم بمبادئ الشرع الحنيف وتعاليمه الداعية إلى التسامح وصيانة حرمة الجار من أية ملّة كان)).

دور الهيئة في تقديم النصح
للشعب العراقي والمكونات السياسية

كما هو معلوم تمّ تأسيس هيئة علماء المسلمين بعد أيام من احتلال العراق من جمع كبير من العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات وعلى أثرها فقد قامت الهيئة بجهود كبيرة شهد لها كل من يتابع القضية العراقية في الداخل والخارج، ومع أن الهيئة حملت همّ العمل على إزالة الاحتلال وفضحه إلا أنها وجدت نفسها أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية مهمة وهي معالجة القضايا التي أفرزها الاحتلال منها ما هو إداري متعلق بإدارة المساجد وحماية المؤسسات والدوائر ذات النفع العام وتقديم الجهد الإغاثي والتوعوي وما يتعلق بالفتنة الطائفية التي بدأ الاحتلال بزرع بذورها كمقدمة لحرب أهلية.

فضلاً عن مهمة التعريف بالقضية العراقية إعلامياً كما بدأت الهيئة ومنذ الأيام الأولى للاحتلال على العمل على تثقيف الشعب للبراءة من الاحتلال ومشاريعه التي تؤسس وتشرع أثناء وجوده غير الشرعي على أرض العراق.

ونظراً للثقل الذي كان يلقى على عاتق الهيئة وما صاحب قبولها لدى الشعب العراقي، وإحساساً منها بالمسؤولية التي تجد نفسها

ملزمة بالقيام بها على أكمل وجه.. فقد كانت لها مواقفها الثابتة في كل ما يستجد من أحداث على الساحة العراقية سواء ما يتعلق بالوضع السياسي أو الأمني أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو على مستوى الاعتداءات التي تنال الأبرياء من قوات الميليشيات والمجموعات المجهولة وغيرها، وما فتئت الهيئة أن تقدم من خلال بياناتها ورسائلها النصائح والنداءات للشعب العراقي وقد حرصت أن تقول كلمتها للشعب العراقي في مناسبات عديدة ولاسيما كلماتها ونداءاتها في ذكرى الاحتلال المؤلمة.

لقد حملت الرسائل المفتوحة جانباً كبيراً من النصح والتقويم لكثير من الفئات الفاعلة في الشارع العراقي فمنها ما كان موجهاً إلى الشعب العراقي في ذكرى الاحتلال والذي كان يذّكر أبناء العراق بمقاصد الاحتلال الحقيقية وهي تجزئة العراق إلى كوبونات طائفية على أساس عرقي أو طائفي وذكّرت العراقيين بأنهم ليسوا الشعب الوحيد الذي يتكون من طوائف وقوميات مختلفة ولكنهم كانوا نسيجاً اجتماعياً فريداً كان يمثل نموذجاً للتسامح الديني تشهد لذلك حالات الزواج الكثيرة لكل مكونات الشعب العراقي بعضهم من بعضهم.

كما كانت هذه الرسائل تحث العراقيين على التحلي بالصبر والتمسك بالثوابت الشرعية والوطنية وتبين لهم بأن المحتل جاء ليطمس معالم الإسلام من خلال الهيمنة على هذه البقعة التي يمكن وصفها بأنها قلب العالم الإسلامي وتدفعهم إلى التضحية وبذل الأموال والأرواح في سبيل إخراج الاحتلال، وبينت أن هذه الحرب ستكون غرة مضيئة في جبين العراقيين؛ لأنهم لم يرضخوا لجبروتها ولم تنحن هاماتهم لقضها وقضيضها بل هب الآباء وفلذات الأكباد يقابلون رصاص العدو بالصدور الممتلئة بالإيمان يناطحون الدبابات برؤوسهم التي لم تسجد لغير الرحمن حتى جعلت من جموعهم فلولاً مذعورة ومن معداتهم وعتادهم حطاماً بائساً ومخذولاً.

وحذرت القاعدين من خشية أن يأتي اليوم الذي يحدّث أحدهم نفسه لماذالم أقدم في سبيل الله وتحرير وطني ما قدمه الآخرون، وإن فرصة مثل هذه يتعاظم فيها أجر العاملين أضعافاً مضاعفة لا يتكرر عبر التاريخ إلا نادراً ومن فاته السعي فيها فقد فاته حظ عظيم وحينئذٍ لا ينفع الندم.

أولاً: الرسالة المفتوحة الموجهة إلى الحزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق



استوعبت الهيئة في وقت مبكر أبعاد المشروع الأمريكي وأهدافه الاستراتيجية في المنطقة وفي ضوء ذلك أدركت الهيئة كيف سيتصرف الاحتلال وأي الخطوات سيعتمدها لتحقيق أهدافه وأحلامه، وكان الحزب الإسلامي ممثلاً في الهيئة منذ الأيام الأولى لتأسيسها بوساطة عدد من أعضائه؛ لأن الهيئة قامت على أساس أن يمثل فيها المجتمع العراقي بكل أطيافه ومكوناته.

وبما أن الحزب الإسلامي رضي أن يكون طرفاً في العملية السياسية بعد الاحتلال، وأن يكون - شاء أم أبى - مشاركاً فيما يجري على أرض العراق؛ رأت الهيئة - حفاظاً على وحدة الصف وبعد استنفاد الوسائل الأخرى - أن توجه رسالة مفتوحة إلى الحزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق تحمل في طياتها جانباً مهماً من النصح والتقويم لبعض الخطايا المهمة والخطيرة التي أقدم الحزب والجبهة على الولوج فيها، وكان من أهمها المشاركة في العملية السياسية وكتابة الدستور وتمريره.

مشاركة الحزب الإسلامي في مجلس الحكم

رأت الهيئة أن الحزب قد وقع في منزلق خطير بمشاركته في مجلس الحكم، وأن هذه المشاركة لا تتناسب مع الثوابت الشرعية التي تدل

عليها نصوص الشرع الظاهرة في هذا الموضوع، فضلاً عن تفرد الحزب الإسلامي بقرار المشاركة من دون التشاور مع القوى الأخرى الفاعلة في الساحة والتي ألقت على عاتقها مسؤولية تجنيد الشارع العراقي لإخراج الاحتلال.

ومن أسوأ القرارات التي أصدرها مجلس الحكم هو جعل يوم احتلال بغداد عيداً وطنياً، وكان مستند الحزب الإسلامي في المشاركة هو الموازنة بين المصالح والمفاسد كما ورد في تبرير الحزب لهذه المشاركة، بينما كان رأي الهيئة أن واجب الوقت يقتضي أولوية المقاومة وأن ما سواها يجب أن يسخر لصالحها.

مشاركة الحزب الإسلامي في كتابة الدستور والاستفتاء عليه

كانت كتابة الدستور بمثابة الصفحة الحقيقية لتنفيذ أطماع المحتل وتثبيتها بشكل قانوني خصوصاً الفقرات التي تكرس تجزئة العراق وإضعافه، وبعد أن امتنع ستة ملايين عراقي من المشاركة في الانتخابات الأولى بدت العملية السياسية للقاصي والداني على أنها عملية هزيلة لا تمثل إرادة الشعب العراقي مما يفقدها غطاءها القانوني؛ لذلك رأت الهيئة أن أفضل وسيلة لإفشال الدستور هي المقاطعة العامة له؛ لذلك دعت إلى عقد اجتماع لكل القوى الوطنية

المناهضة للاحتلال تدعوهم إلى اتخاذ موقف موحد من الدستور والاستفتاء عليه، ولكن الحزب الإسلامي كان له رأي مختلف وهو أنه سيعبئ الجماهير لقول كلمة كلا وإنها ستكون أكبر لا في التاريخ. بينما كان رأي الهيئة أن كلمة كلا لن تقف أمام المخطط الأمريكي وإن المقاطعة ستكون أكثر تأثيراً في بيان رفض الدستور.

ثانياً: الرسالة المفتوحة الموجهة إلى ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية في مؤتمر قمة الرياض

كان للهيئة أثر كبير في حشد تأييد دولي وإقليمي للقضية العراقية وذلك يعود لعدة أسباب منها تعود إلى شخصية أمينها العام وتاريخه الوطني ومواقف الهيئة المعلنة والصريحة وتمسكها بالثوابت الشرعية والوطنية، وكذلك صدق رؤيتها لواقع ومستقبل القضية العراقية.

لذلك رأت الهيئة أن توجه رسالة مفتوحة إلى القمة تبين للجميع أن ما يدور في العراق سيؤثر في المنطقة سلباً أو إيجاباً وأن الحل الناجع لن يكون حلاً ظاهرياً يتجاهل السبب الحقيقي لما يشهده العراق من أحداث دامية، فضلاً عن أنه سيولد مشكلات أخرى وتداعيات خطيرة في المستقبل، لذلك قالت الهيئة رأيها بوضوح: إن أي حل يتجاهل خروج المحتل لن يوقف آلة الموت على أرضنا، ولن يحول دون



سكب المزيد من دمائنا، وإن أي حل يتجاهل إلغاء العملية السياسية وما تمخض عنها من مكتسبات غير شرعية لن يأتي بجديد نافع.

ثالثاً: الرسالة المفتوحة الموجهة إلى المجاهدين في العراق

لقد حملت الرسالة المفتوحة التي وجهتها الهيئة إلى المجاهدين في العراق نصائح قيّمة تبين لهم العقبات وتنير لهم الطريق وتبين لهم بعض الحقائق على أرض الواقع وفي التجارب الأخرى التي سبقت تجربة الجهاد على أرض العراق، وقد تضمنت الرسالة الآتي:

١. لفت أنظار المجاهدين إلى قضية مهمة جداً صاحبت كل الحركات الجهادية وهي أن هذه الحركات تنجح نجاحاً كبيراً في قتال المحتل وإفشال مشروعه، ولكنها تفشل في التمكين لمشروعها؛ لذلك نبهت الهيئة المجاهدين إلى ضرورة الاستعداد إلى ساعة النصر وما بعدها، وحذرت المجاهدين من خطورة أن يخطف غيرهم ثمرة جهادهم وهم بالتأكيد سيكونون من أذناب الاحتلال وبهذا يكون المحتل قد عاد من جديد من خلال هؤلاء.

٢. التحذير من الاقتتال بين الفصائل وخصوصاً في هذه اللحظات العصيبة التي يمر بها الاحتلال؛ فإن الاقتتال الداخلي

سيوهن الصفوف ويضعفها ويكون طوق النجاة للعدو ولا ننسى أن العدو أنفق أموالاً طائلة وجهوداً كبيرة في سبيل شق صف المجاهدين ولم ييأس بعد.

٣. ضرورة أن يكون للمجاهدين رؤية مستقبلية متقاربة إن لم تكن موحدة وذلك من خلال الاتفاق على برنامج سياسي موحد يرسمون من خلاله مستقبل هذا البلد الذي وثق أهله بهم وعقدوا آمالاً عليهم من أجل الخلاص من المأزق الذي هم فيه.

٤. التحذير من أن تتعجل بعض الفصائل بفتح قناة للحوار مع المحتل فهذا كمين يتقن المحتل نصبه بدهاء ويحقق له أهدافاً كبيرة منها شرذمة المجاهدين ودق إسفين بين الفصائل؛ لتبتعد عن اللقاء فيما بينها ومن ثم تفويت الفرصة عليها لتكون قوة فاعلة ومؤثرة على الأرض.

٥. العمل على كسب الطاقات والكفاءات من أبناء الشعب العراقي ممن لم يرضوا في العمل بمؤسسات الدولة التي تخدم الاحتلال وخصوصاً الكفاءات العسكرية والأمنية؛ لأن المرحلة القادمة تتطلب وجود هؤلاء، فالمجاهد الذي أبلى بلاءً حسناً قد لا يستطيع أن يشغل بعض المناصب التي تحتاج إلى كفاءة معينة.

٦. إدراك حقيقة مهمة جدّاً وهي أن المجاهدين ليسوا وحدهم في الميدان وأن هناك جهودًا ساندة كبيرة كان لها الأثر الكبير في وصول جهود العمليات الجهادية إلى ما وصلت إليه وخصوصاً أبناء العراق الذين فتحوا بيوتهم ومزارعهم وبساتينهم لإيواء المجاهدين وأسلحتهم، وكذلك من كان يمول الجهاد وينفق عليه الأموال الطائلة، والقوى السياسية وغير السياسية الرافضة للاحتلال والمقاومة لمشاريعه في البلاد التي نأت بنفسها أن تساهم بأي مرحلة من مراحل الاحتلال في إنجاح المشروع الأمريكي ولم تروج له وارتفع صوتها في التنديد بالمحتل وكشف أوراقه ودعم فعاليات المجاهدين.

رابعاً: الرسالة المفتوحة الموجهة إلى أبناء الصحوات

يعد مشروع الصحوة من أهم المشاريع التي بذل العدو جهودًا كبيرة وأموالاً طائلة من أجل انجازها لإجهاض المشروع الجهادي في العراق والذي وصل العدو فيه إلى طريق مسدود وبدأ يفقد صوابه ويصرح بأن مسألة إحراز نصر في العراق مسألة صعبة جدًا، وفي هذه المرحلة الحرجة ظهرت مشاريع الصحوات لتكون المنقذ للاحتلال من ورطته وتخفف الأعباء عنه بدعوى الحفاظ على الأمن في مناطق



أهل السنة ومن ثم تطور المشروع إلى قتال تنظيم القاعدة انتهاءً بمطاردة كل أبناء المقاومة وتوفير الأمن لقوات الاحتلال.

وبعد أن آتى مشروع الصحوة ثماره وحقق مآربه بدأ الاحتلال بالتخلي عن المشروع وصرح بأنه ينوي تسليم ملف الصحوات إلى الحكومة العراقية التي انقسمت بين داعم للصحوات ويطالب بدمجها في المؤسسة الأمنية والعسكرية وبين رافض لمشروع الصحوات منذ البداية ويرى أنها عبارة عن ميليشيات جديدة أنشئت على أساس طائفي وأنها مخترقة من قبل القاعدة؛ لذلك اغتنمت الهيئة هذه الفرصة المناسبة لتوجه رسالة مفتوحة إلى أبناء الصحوات تبين لهم الحق والصواب، وأن العدو استدرجهم إلى هذا المشروع بمكره ودهائه وبمعونة أتباعه.

وخاطبت الهيئة في هذه الرسالة أعداداً ليست بالقليلة من أبناء البلد، تمكّن العدو من استدراجهم إلى الوقوع في شراكه، وتحقيق أهدافه؛ مستغلاً واقعاً مراً عانت منه بيئاتهم، رسم المحتل معظم معالمه بفرق الموت الخاصة، والتعطيل المتعمد للحياة من قبله، وتورط في بقية معالم هذا الواقع أناس فقدوا بوصلة الشرع الحنيف في تقويم مسيرتهم في دفع العدو ومراعاة ضوابط الجهاد.

وقد أعان المحتل على هذه المشاريع جمع من الطامحين للمال والسلطة والجاه، غاضهم مشروع المقاومة، ورأوا فيه حائلاً بينهم وبين الوصول إلى هذه الغايات، وغايات أخرى فقدموا للمحتل أنفسهم ،فلمع صورهم ورسم لهم أدواراً يلعبونها كمنقذين وهم كذلك، لكن مهامهم في الإنقاذ كانت متوجهة في الأساس للعدو الغازي؛ لإنقاذه من المأزق الذي وقع فيه، وليس للعراقي الذي ظل يعاني - رغم هذه المشاريع - من الهوان ونكد العيش وسوء الحال.

لقد وهم هؤلاء أن مشاريع الصحوة ستدفع ظلم الظالمين وتدخلات الطامعين في البلد، وأنها ستكون النافذة الجديدة للحضور على الساحة العراقية فشرعوا في تشكيل دوريات وأفواج مسلحة منهم بحجة تأمين مناطقهم السكنية وتحت ذريعة محاربة القاعدة والإرهاب والميليشيات الطائفية المجرمة.

وقد بينت الهيئة لأبناء الصحوات خطورة الدور الذي لعبوه والذي قدمه بعضهم للاحتلال مجاناً، ومثال ذلك: قاعدة البيانات والمعلومات التي يبحث عنها الاحتلال لإجهاض مشروع المقاومة. وساق البيان بعض تصريحات قادة الاحتلال في هذا الخصوص منها قول أحد قادة الاحتلال لمن حوله متهكماً: «لقد نجحنا في

خصخصة الحرب ضد الإرهابيين في العراق، وكان آخر يقول: لقد قدمت لنا الصحوات ما لم تستطع التكنولوجيا الأمريكية الحديثة أن تقدمه لنا)).

وقالت الرسالة في موضع آخر: ((وفي الوقت الذي كانت مجاميع منكم تشي بمعلومات عن المقاومة العراقية، وتلاحق أبناء البلد البررة وتدل المحتل على مخازن سلاحهم.. كان قائد الاحتلال الأمريكي في ديالى المدعو (لوفي) لا يكتم فرحته بكم ويقول عنكم: إن هؤلاء منجم من المعلومات الاستخباراتية بالنسبة لنا، كونهم يعرفون كل شيء حول تحركات الإرهابيين.. وفي الوقت الذي كان الفرد منكم يتقاضى مرتباً من المحتل، قدره (٣٠٠) دولار، ويبتلع زعماء الصحوة المبالغ العظمى منه لم يكن يخفي قادة الاحتلال الأمريكي نظرتهم في التعامل معكم على أنكم مجرد سلع وأدوات تقضى بها الغاية ثم تهمل، فالجنرال الأمريكي (فيل) المشرف على عملية تشكيل هذه المجاميع في بغداد كان يصرح من غير خجل: أن تأثير هذه الجماعات رائع وهائل، وإذا كان الجيش الأمريكي قد منح المتطوعين في قاطعه لغاية الآن (١٧) مليون دولار، وهذا أقل من ثمن مروحية أباتشي ـ هكذا يقول ـ فإن ذلك قد عاد بفائدة أكبر بكثير مما يتوقع المرء... لقد أنقذت

العمليـة أرواح الكثـير مـن الأمـريكيين.. أمـا الخبـير الاسـتراتيجي الأمريكي (ستيفن بيـدل) فكـان يـصف التمويـل الأمريكـي لمجـالس الصحوة بأنه: ((أنجح صفقة في تاريخ الحروب)).

وطالبت الهيئة أبناء الصحوات التراجع عن هذا المشروع الخطير، وبينت لهم أن ((مشاريع الصحوة التي انتسبتم إليهـا مهمـا بـذلتم مـن جهد في تبريرها لا تعدو أن تكون الكمين الذي وضعه المحتل بـدهاء في طـريقكم والخديعـة الكـبرى الـتي انطلـت علـيكم فـسقطتم في أحابيلها مـن أول وهلـة فكنـتم كمـن يـذبح نفسه بـسلاحه، ويقتـل أولاده بيديه، ويهدم داره بمعاولـه، هـذا في حـسابات الـدنيا.. أمـا في حسابات الآخرة فكنتم كمن يبيع آخرته بدنيا غيره، فـلا هـو حـصل على الدنيا كما يحصل عليها الآخرون من عملاء الاحتلال وأنصاره، مع أنه محصول غير مشرف ولا هو -إذا واصـل طريـق الـسوء هـذا- بـصدد الحـصول عـلى شيء مـن خـير الآخـرة وفـضلها، لكـن تبقـى أمامكم فرصة فهذا التخلي المفاجئ للمحتل عنكم، وتـبرؤه مـنكم في أحرج الظروف وانقلاب الحكومة الحالية عليكم وملاحقتها لكـم لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير؛ لأنـه - في كـل الأحـوال - فرصـة ذهبيـة لكم لمراجعة الذات، واستدراك الخطأ قبل فوات الأوان)).

الفهرس